# دور الدولة و الجماعات المحلية في ترقية الاستثمار
# " تأثير التسويق و الحريات المدنية و الديمقراطية على أداء المشروعات الاستثمارية "

**صحراوي بن شيحة**
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير – جامعة سيدي بلعباس
sbenchiha@yahoo.fr

***ملـــخص***

*يعتبر دور الدولة والجماعات المحلية ظاهرة عامة لأنها تتدخل في كل القطاعات و في جميع مرافق الحياة و مظاهرها سواء كانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية أو ثقافية، إذ تواجه الدولة و الجماعات المحلية تحديا رئيسيا أثناء سعيها لتحديث بنيتها الأساسية في الوقت الذي تنمو فيه الاستثمارات بسرعة، و بالتالي التنمية، بما في ذلك بعض التغيرات المؤسسية المهمة لأن نطاق الحريات المدنية و الديمقراطية يؤثر على أداء المشروعات الاستثمارية.*

*و قد يكون السؤال المتصل بكيفية تنفيذ مشروعاتها الاستثمارية أكثر أهمية من ماذا ينبغي عمله ؟*

*حيث ان الطريقة التي تنفق بها الدولة و الجماعات المحلية مواردها تبدو أكثر أهمية من حجم ما تنفقه من أموال، إذ أن هناك ارتباطا بين كيفية اتخاذ الدولة و الجماعات المحلية لقراراتها و مدى نجاحها في تنفيذها و من الواضح أن هذا ينطوي على طائفة عريضة من الأسئلة و لكننا نقصرها على الارتباط بين التصنيفات العامة لخصائص البلد السياسية و خاصة درجة الحريات المدنية و الحجم الديمقراطية و بين أداء مجموعة المشروعات الاستثمارية التي تمولها البنوك و هنا تطرح الإشكالية التالية :*

**كيف يؤثر نطاق الحريات المدنية و الديمقراطية في الجزائر على أداء المشروعات الاستثمارية و بشكل أعم على فعالية الدولة و الجماعات المحلية ؟**

**مقدمة:**

يعتبر دور الدولة و الجماعات المحلية ظاهرة عامة لأنها تتدخل في كل القطاعات و في جميع مرافق الحياة و مظاهرها سواء كانت سياسية اقتصادية، اجتماعية أو ثقافية ، إذ تواجه الدولة و الجماعات المحلية تحديا رئيسيا أثناء سعيها لتحديث بنيتها الأساسية في الوقت الذي تنمو فيه الاستثمارات بسرعة ، و نظرا لتعدد الضغوط على الدولة و الجماعات المحلية و في المقام الأول الضغوط المالية من المرجح أن تزيد بقوة مشاركة القطاع الخاص في مجال البنية الأساسية و قد أدركت الدولة و الجماعات الملحية أهمية تغيير سياستها و خلق بيئة ملائمة لمشاركة متواصلة للقطاع الخاص في بنتيها الأساسية و بالتالي في التنمية ، بما في ذلك بعض التغيرات المؤسسية المهمة لان نطاق الحريات المدنية و الديمقراطية يؤثر على أداء المشروعات الاستثمارية .

إن العلاقة المتبادلة بين الدولة و الجماعات المحلية و التنمية الاقتصادية و الحد من الفقر و ترقية الاستثمار معقدة للغاية .

و قد يكون السؤال المتصل بكيفية تنفيذ مشروعاتها الاستثمارية أكثر أهمية من ماذا ينبغي عمله ؟ ، حيث إن الطريقة التي تنفق بها الدولة و الجماعات المحلية مواردها تبدو أكثر أهمية من حجم ما تنفقه من أموال، إذ أن هناك ارتباطا بين كيفية اتخاذ الدولة و الجماعات المحلية لقراراتها و مدى نجاحها في تنفيذها و من الواضح أن هذا ينطوي على طائفة عريضة من الأسئلة و لكننا نقصرها على الارتباط بين التصنيفات العامة لخصائص البلد السياسية و خاصة درجة الحريات المدنية والحجم الديمقراطية و بين أداء مجموعة المشروعات الاستثمارية التي تمولها البنوك و هنا تطرح الإشكالية التالية :

**كيف يؤثر نطاق الحريات المدنية و الديمقراطية في الجزائر على أداء المشروعات الاستثمارية و بشكل أعم على فعالية الدولية و الجماعات المحلية ؟**

و هنا نجد ثلاثة أسئلة :

1- ماذا ينبغي للدولة و الجماعات المحلية أن تفعله بغية تطوير الاستثمار ؟
2- كيف يجب على الدولة و الجماعات المحلية أن تتخذ قراراتها ؟
3- إلى أي مدى ستكون الدولة و الجماعات المحلية قادرة على تنفيذ خياراتها ؟

و للإجابة على هذه الاشكالية قمنا بدراسة تحليلية و تفسيرية عن طريق استبيان شاملة 200 عائلة موزعة على 10 بلديات بولاية تلمسان و من خلال النتائج المتوصل إليها توصلنا إلى ضرورة تبني الحريات المدنية والديمقراطية و اعتماد التسويق كنمط علمي لنجاح المشروعات الاستثمارية .

و من خلال الممارسة و تجربتنا المتواضعة في الجماعات المحلية نستطيع أن نقول أن الوضعية الحالية السيئة للمشاريع الاستثمارية ناجمة من عدم معرفة أساليب التسيير المناسبة و كذا بعد المسير عن الميدان هذا ما يؤكد عدم الانسجام بين أساليب التسيير المعمول بها و الواقع المعاش، الشيء الذي أفقد العلاقة بين المسير و المستعمل و هذا مايبين عدم الرؤية عند المسير في التسويق و الحريات المدنية و الديمقراطية في ميدان الاستثمار هذا ما يمثل الفرضية الأساسية لهذه المداخلة و التي سوف تدرس من خلال الأهداف التالية:

**الأهداف**

**1)** ضرورة تبني الحريات المدنية و الديمقراطية باعتبارها أساليب فعالة لتطوير و تنمية الاستثمار.

**2)** تفهم طبيعة التسويق السائد و المعمول به اليوم و محاولة تطبيقه في الجماعات المحلية الجزائرية و بضرورة الأخذ به في حل الكثير في المشكلات الاستثمارية.

للدولة و الجماعات المحلية دور مهم يتعين أن تلعبه في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و يتطلب الأمر و جود الدولة و الجماعات المحلية الفعالة في ترقية الاستثمار و ليس دولة الحد الأدنى لتوفير السلع و الخدمات و القواعد و المؤسسات التي تسمح للأسواق بالازدهار و للناس بأن يعيشوا حياة أكثر صحة و سعادة .

لقد أصبح دور الدولة و الجماعات المحلية مهما جدا خاصة الإصلاحات في أنظمة دولة السيطرة و القيادة و الأزمات المالية و النمو الاقتصادي السريع و الحد من الفقر و قد أثار هذا الدور أسئلة حول ما يمكن أن تفعله الحكومات و ما ينبغي أن تفعله .

فإن هناك تحديات جديدة أخذت في الظهور مثل الانتشار السريع للاستثمار المباشر و الغير المباشر و التكنولوجيا المتطورة و الضغوط الديمغرافية المتزايدة و التحول إلى حكم أكثر ديمقراطية ، كما يتعين على الدولة و الجماعات المحلية أن تواجه فشل إستراتيجيات التنمية التي تهيمن عليها الدولة.

إن التنمية تتطلب دولة فعالة تستطيع أن تلعب دورا حافزا و أن تشجع و تستكمل أنشطة الأفراد و أنشطة دوائر الأعمال الخاصة الاستثمارية.

**إستراتجية الدولة و الجماعات المحلية في ترقية الاستثمار**

في ضوء تنامي الفجوة بين المطالب الأساسية للمجتمع الذي يتعين على الدولة تلبيتها كيف يمكن للدولة و الجماعات المحلية أن تصبح قوية و فعالة و لها مصداقية فيما يخص الترقية ألاستثمارية؟

* **المواءمة بين دور الدولة و قدرتها**

حين تكون قدرة الدولة والجماعات المحلية ضعيفة فإنه يجب أن يتبع بعناية تقدير كيف و أين يتعين على الدولة أن تتدخل ؟ أكثر فالدولة التي تحاول أن تفعل الكثير جدا بالقليل جدا من الموارد و بالزهيد جدا من القدرات فإنها تسبب غالبا أضرار مما تحققه من المنافع. إن الوظيفة الأولى للدولة هي تنفيذ القواعد الأساسية على نحو سليم.

- إرساء أساس للقانون .
- الاستثمار في الخدمات الاجتماعية الأساسية و البنية الأساسية .
- حماية الفئات الأكثر احتياجا .

*** زيادة قدرات الدولة و الجماعات المحلية بإعادة تنشيط المؤسسات العامة.**

و يعني هذا تصميم قواعد و قيود فعالة لكبح الأعمال التعسفية للدولة و مكافحة الفساد و الرشوة و إخضاع المؤسسات لدرجة أكبر من المنافسة بغية زيادة كفاءتها و توفير أجور و حوافز أفضل للموظفين العموميين من أجل تحسين الأداء و هذا يجعل الدولة أكثر استجابة لاحتياجات الناس في كافة المجالات . فالدولة لها دور أساسي في إرساء الأسس المؤسسية الملائمة .

**المشاركة و السلطة**

لا تعتبر دولة قادرة إذا كانت تتجاهل احتياجات قطاعات كبيرة من سكانها و لا يحتمل أن تكون حكومة مهما بلغ حسن نواياها إذا لم تكن على دراية بهذه الاحتياجات و ينبغي أن تبدأ إعادة تنشيط المؤسسات بجعل الحكومة أكثر قربا من الشعب و هذا يعني تحقيق لا مركزية سلطات الحكومة و مواردها.

إن برامج الحكومة تعمل بطريقة أفضل حين تسعى إلى مشاركة المستفيدين و تستثمر رأس المال الاجتماعي في المجتمع المحلي و لما كانت النهج الذي تنفذ بها السياسة الاستثمارية من أعلى لأسفل يعني من القمة إلى القاعدة تفشل غالبا فإن المشاركة المحلية تضمن تنفيذا أكثر و استدامة أكبر و تقييما أفضل. إن العائدات العالية لأنظمة رفع القمامات ومخططات الإسكان و الجهود الإدارية و الرعاية الصحية كل هذه البرامج الاستثمارية تنفذ بقوة المشاركة بين السكان المحليين و الحكومة .

إن الحاجة إلى إعلام المواطنين و الاستجابة لهم تؤدي إلى تحقيق تحسينات في الرقابة على السلع و الخدمات العمومية وإلى شفافية أكبر في وضع القرار الاستثماري, كما تعزز الحكومة نوعية السلع و الخدمات بالدخول في مشاركات مع دوائر الأعمال و المنظمات المدنية , و لكن المشاركة الفعالة للمواطنين لا تأتي بسهولة و ينبغي على الحكومة أن تقوم بتحسين البيئة المؤسسية التى يتم فيها خلق رأس المال الاجتماعي و البشري و لا ينبغي للحكومة أن تدرك المصالح التي تمثلها المجموعات التي تعمل معها فحسب بل أيضا مصالح الذين لا صوت لهم و لا يمثلهم أحد بصورة كافية.

خلال 20 سنة الماضية حدث نقل طفيف في سلطة الإنفاق العام من المستويات الوطنية إلى المستويات المحلية و تحقيق اللامركزية بحيث تؤدي إلى تحسين نوعية الحكومة و تمثيل مصالح دوائر الأعمال المحلية والمواطنين كما أن التنافس فيما بين المدن و الجماعات المحلية يحث و يؤدي إلى استحداث سياسات و برامج استثمارية أكثر فعالية و لكن هناك 3 عناصر ينبغي ملاحظتها:

- تزايد التفاوت فقد تتسع الفجوة بين المناطق و المدن.
- عدم استقرار الاقتصاد الكلي, قد تفقد الحكومة سيطرتها على سياسة الاقتصاد الكلي إذا أسفر عدم الانضباط الحالي المحلي و الإقليمي إلى تكرار الحصول على كفالات من المركز.
- المصالح الخاصة : هناك خطر شديد في أن تقع الحكومة المحلية تحت سيطرة المصالح الخاصة مما يؤدي إلى سوء استخدام الموارد و سلطة الدولة.

**التنظيم**

التنظيم أيضا أداة حيوية لحماية الاستثمار من خطر المصادرة فإذا ما عرفت الحكومة اتجاهها فإن المرافق بشكل خاص تتعرض للمخاطر لأن أموالها لا يمكن إعادة توزيعها على إستخدمات أخرى و هكذا فإن في غياب إطار تنظيمي واضح يتعرض المستثمرون لخطر أن تقدم لهم الحكومة في البداية شروطا مغرية لكي تفرض عليهم فيما بعد طلبات مكلفة ، و بالتالي فإن العمل المنظم بوضوح يمكن أن يوفر للمستثمر المحتمل الاطمئنان المطلوب في ترقية الاستثمار في مجال تدعيم الاستثمار لا توجد صيغة واحدة تناسب الجميع فإذا كانت المؤسسات قوية تستطيع أعمال الدولة أن تساهم في تحقيق الرفاهية الاقتصادية و بدون الأسس المؤسسية القوية تكون أعمال الدولة غير فعالة و تكون سلوكا للنهب من جانب الدولة

إذن كيف يمكن للبلد ذات القدرات المؤسسية المحدودة أن تتصرف على المدى القصير و حتى يتم تدعيم المؤسسات يتمثل التحدي الأول في **التركيز على الضروريات أي إرساء دولة ملتزمة بالقانون و وضع سياسة استثمارية سليمة** مع تحديد جدول أعمال بسيط لتقوم به الحكومة. و التحدي الثاني يتمثل في إيجاد الأدوات التي يمكن للحكومة أن تستخدمها و التي تتفق أكثر مع قدرات البلد و هناك نهجان يبدو أنهما صالحان بشكل خاص :

- وضع مضمون السياسة الاستثمارية في قواعد محددة ثم الالتزام بهذه القواعد باستخدام آليات
- العمل بالمشاركة مع الشركاء و المواطنين مع تحويل عبئ التنفيذ عليه في بعض الأحيان إلى خارج الحكومة .

و مع نمو قدرات الدولة سيصبح من الممكن الانتقال إلى أدوار أكثر مرونة تكون قادرة على زيادة مكاسب الاستثمار و من خلال هذه العملية يجب أن تحافظ الدولة على ثقة الشركات و المواطنين و تعطى ضمانات بأنه لن يصاحب المرونة أي تعسف و إلا انهار أساس الاستثمار و بالتالي التنمية .

**تحسين قدرة الدولة المؤسسية**

نعلم أن الحكومة الفعالة تكون ضرورية لتنمية و ترقية الاستثمار إلا أن الدولة قد تتدخل في الأنشطة الاستثمارية بطرق ضارة و المطلوب هو إيجاد آليات تمكن الدولة في أن تتصرف بما يفيد المصلحة العامة و يقلل من الأعمال التعسفية و من الفساد, إن دور الدولة في الأنشطة الاستثمارية سلاح ذو حدين :

قد تستخدم الدولة سلطتها لتحسين أحوال المواطنين و رفاهيتهم فهي أيضا قد تسيء استخدام هده السلطة مما يضر بالمواطنين لذلك فإن الأمر يقتضي أن تأخذ الدولة بآليات توفر لأجهزة الدولة المرونة و الحافر على أن تعمل من أجل المصلحة العامة في حين تقلل و تحد من الأعمال التعسفية و الفساد و لسوء الحظ إن الحكومة قد فشلت في تحقيق هدا التوازن و نتيجة لهدا فإن أعمالها لم تحض بالمصداقية و عانى الاستثمار و التنمية من ذلك .

و هناك ثلاثة مجموعات من الآليات المؤسسية المترابطة فيما بينها و التي يمكن أن تحسن مصداقية الدولة و استجابتها و خضوعها للمساءلة وهي القيود و القواعد والتعبير عن الرأي و المشاركة و الضغوط التنافسية.

**القيود و القواعد**

تحتاج الجزائر إلى تقوية أدوات التقييد الرسمية مثل استغلال السلطة القضائية و فصل السلطات في داخل الفرع التنفيذي للحكومة يمكن للقواعد ذات المصداقية أن تخلق جوا مناسبا للأداء الفعال لقطاع الاستثمار.

**التعبير عن الرأي و المشاركة**

تتيح الآليات للمشروعات الاستثمارية و للمجتمع المدني الفرصة لإبداء الرأي في أنشطة الدولة و تعزيز المشاركة بين الدولة و مواطنيها.

**الضغوط التنافسية**

تحد الضغوط التنافسية من الأسواق و من المجتمع المدني من قدرة الدولة على ممارسة احتكارها في صنع السياسة الاستثمارية.

**تأثير نطاق الحريات المدنية و الديمقراطية على أداء المشروعات الاستثمارية.**

نادرا ما تقوم الحكومة بإجراء تقويم منتظم لمشروعاتها الاستثمارية كما أنها قلما تفعل ذلك بطريقة يمكن ان تسمح بمقارنة نتائجها بنتائج أعمال التقويم التي تتم في بلدان أخرى و قد يستخدم مؤشرين لنجاح المشروعات الاستثمارية : معدل العائد الاقتصادي للمشروع و هو ما يتم تحديده عقب استكمال المشروع و تصنيف بسيط بين ما إذا كان المشروع قد حقق أهدافه الإنمائية أم لا, ولما كان هناك عدم الدقة في الطريقة التي يجري بها تقويم المشروعات فإن التصنيفات التي يتم الحصول عليها تعتبر مؤشرات يمكن الأخذ بها إلى حد ما فيما يتعلق بالنجاح أو الفشل.

و هناك تصنيف على أساس معايير مختلفة للحريات المدنية بحيث تشمل وسائل الإعلام المتحررة من الرقابة و المناقشة العامة المفتوحة و حرية الاجتماع و التظاهر و الحقوق الاجتماعية الشخصية ( الحق في تملك العقارات و كذلك مدى امتثال البلد لحقوق الإنسان ، كذلك الحق في الاجتماع و حرية الرأي و التعبير و الحق في المشاركة في الشؤون العامة ، تعدد وسائل الإعلام و حرية تأسيس الجمعيات.

و يظهر تأثير الحريات المدنية في القطاعين الاجتماعي و الاقتصادي ، و الأداء الضعيف للمشروعات مرتبط أيضا بالتوجيه الإداري الضعيف ، إذ هناك علاقة إيجابية بين نجاح المشروعات الاستثمارية التي يمولها البنك الوطني للتنمية الريفية و المؤشرات الأخرى الأوسع نطاق المتعلقة بنوعية التوجيه الإداري مثل مؤشر المصداقية و مؤشر النوعية المؤسسية.

إذ يفضل معايير الحريات المدنية حيث وجد أن تصنيف الحريات المدنية كانت أقوى من المؤشرات الأخرى في تفسير أداء المشروعات الاستثمارية من طرف الحكومة ومن الأرجح أن يكون للحريات المدنية أثرا ملموس بتأثير على المعايير الوسيطة للأداء الحكومي مثل المصداقية و الفساد , بحيث أن ترقية الاستثمار يحفز النمو في بيئة ذات سياسة سليمة و السؤال المطروح : ليس ما هو حجم الحكومة بل ما هي الظروف الاجتماعية و السياسية و المؤسسية التي تخلق حوافز تدفع الحكومة إلى العمل بشكل جيد في ميدان الاستثمار ومن الطبيعي أن هذا السؤال ليست له إجابة واحدة ولكن نتائج الدراسات الراهنة بشأن الحريات المدنية تأكد أن صوت المواطنين يعتبر آلية رئيسية.

و هناك ما يدل على أن البلدان التي تتمتع بحريات مدنية واسعة كان أداؤها أفضل في توفير مشاريع استثمارية في ميدان التعليم و الصحة و الري و هناك بحوث جارية تؤكد بأن تحسن حالة الحريات المدنية في بلد ما تؤدي أيضا إلى الحد من الفساد و لو فحص المرء البيانات المتعلقة بالروابط بين طائفة من المؤشرات عدم الاستقرار الاجتماعي السياسي وعائدات المشروعات الاستثمارية فإنه يجد مما يثير الدهشة أن البلدان التي تتمتع بمعدلات اقتصادية عالية من العائدات وقعت فيها أحداث من الشغب و الإضرابات و تظاهرات أكثر مما وقع في بلدان ذات معدلات منخفضة من العائدات و كان هذا أمرا مثيرا للحيرة , لأن التعبيرات المتعلقة بعدم الاستقرار الاجتماعي من هذا النوع تدعو إلى الاعتقاد بأن لها تأثيرا سلبيا تماما على الاستثمار و الأداء و لكن الدراسات الراهنة اكتشفت أن البلدان ذات الحريات المدنية المحدودة لا تعبر إلا بقدر ضئيل جدا عن سخطها الاجتماعي في حين أن هذا التعبير يتم بدرجة أكبر كثيرا في البلدان التي تتمتع بحريات مدنية أوسع نطاقا ، غير أن ثمة ما يدل على أن البلدان التي يتم فيها قمع كل أساليب التعبير عن الاستياء تعاني أداء في مشروعات الاستثمار أسوء من البلدان التي تشهد تسامحا في التعبير العام عن .مشاعر التوتر الاجتماعي .

و بقدر ما يتم تحديد أداء المشروعات الاستثمارية على ضوء ما يلقاه التعبير عن صوت المواطنين و مشاركتهم في الحكم من تشجيع ومن خلال كذلك المناقشات المفتوحة و الحرة و الانتقادات مع و جود صحافة حرة فإن كل هذا يوفر مشروعا للحوار في تصميم المشروعات الاستثمارية التي سيجري تمويلها و مع ذلك فإن الحريات المدنية بالإضافة إلى الأشكال الأخرى من التعبير و تجسيد صوت المواطنين يبدو أن لها قيمة مفيدة في تحسين و ترقية الأداء الاستثماري و تصميم الآليات اللازمة لتوفير الخدمات الحكومية بمختلف أنواعها بدءا من الطرق المعبدة حتى المدارس وهذه الروابط يتعين تفهمها و تجسيدها بشكل أفضل بوسائل حديثة من قطاع إلى آخر في مجال الأنشطة الإنمائية .

**دور و أهمية التسويق في تحسين و ترقية الاستثمار**

إن دور الدولة و الجماعات المحلية فيما يخص ترقية الاستثمار لا تتم إلا في إطار نظرة جديدة للتسيير بعيد كل البعد عن التسيير العشوائي للمشاريع الاستثمارية و تستطيع بالتالي تحقيق التنمية المحلية بمختلف أبعادها و تطوير المساهمة الديمقراطية المحلية و خلق جو من التضامن الوطني بين مختلف شرائحه و هذا لا يكون إلا بإدخال أسلوب التسويق كنظام جديد و نمط علمي مبني على حرية المواطن .

**أهمية التسويق في ترقية الاستثمار**

- يعمل التسويق على تحقيق المستهدف و هم المستفيدون الحاليين و المرتقبين الذين تقدم لهم الخدمات المختلفة بما يتلاءم و مشاكلهم.
- إن ازدياد أشكال الخدمات المؤداة بواسطة الدولة و الجماعات المحلية وازدياد تكنولوجية الإدارة أضاف بعدا للمنافسة مما أثر على الدور الذي يلعبه التسويق في ترقية الاستثمار و بالتالي إتباع رغبات و احتياجات الأفراد في المنطقة المخدومة.
- يعمل على زيادة اختراق الأسواق الحالية و إضافة أسواق جديدة أو كليهما و أيضا تأثير على نمط الاستخدام الحالي للإمكانيات المتاحة.
- يعمل التسويق على قياس اتجاهات المواطنين و حاجاتهم و أيضا اختيار الوسيلة المثلى للبدائل الممكنة.
- إن التسويق من خلال التنبؤ بطلب الحاجيات المستقبلية سوف يساعد في التحديد الأمثل للطاقات و التسهيلات اللازمة مما يسهم في إشباع رغبات الفئات المختلفة.
- توفير الخدمات العمومية للمستفيدين في الوقت المناسب و المكان المناسب و بالجودة المناسبة .

و على هذا الأساس قمنا بدراسة على مستوى ولاية تلمسان شملت عينة تتكون من 200 عائلة من مجموع 139721 عائلة ممثلة لـ 10 بلديات من بين 53 بلدية وتم الحصول على هذه العينة بعد تصنيف البلديات على حسب عدد السكان إلى بلديات كبيرة و تشمل 04 بلدية, متوسطة 03 بلدية و صغيرة 03 بلدية و بعد الحصول على المعطيات وجهنا مجموعة من الأسئلة عن طريق استبيان مكون من 50 سؤال موزعة في 04 أحجام:

1- الخصائص العامة للعائلات 09 سؤال

2- السكن 06 سؤال

3- الحاجات الضرورية للمستهلك من الخدمات 25 سؤالا

4- الحاجات الضرورية للمستهلك من التجهيزات 10 أسئلة

**و الهدف من طرح هذه الأسئلة هو:**

معرفة المستوى المعيشي لهذه العائلات و مدى توافر الحاجات الضرورية، و كذا نوع الخدمات الموجودة على مستوى أحياء البلديات و درجة توافرها و كذلك توضيح و بيان العجز الحاصل في المشاريع بغرض تجاوز النقائص.

معرفة احتياجات العائلات من التجهيزات و احترام الأولويات المسطرة عند انجاز التجهيزات و كذا ضمان تعزيز المسعى الموحد لسير السياسة الاستثمارية مما يسمح للدولة و الجماعات المحلية تحقيق ترقية المواطن و عزل مظاهر التخلف و الفقر و الحرمان وإذا أخذنا على سبيل المثال الطرق المعبدة فإن الدولة و الجماعات المحلية بحاجة إلى مشاريع استثمارية في هذا الميدان بنسبة 73.3 % كذلك بالنسبة لوسائل رفع القمامات و الأوساخ ،فهي بحاجة إلى مشاريع بنسبة 68.5% و كذلك بالنسبة لوسائل النقل فالدولة و الجماعات المحلية في حاجة ماسة إلى مشاريع استثمارية في هذا القطاع بنسبة 69%

**الخلاصة:**

إن تأطير التشاور بين ممثلي مختلف الجمعيات و التنظيمات و الهيئات المنتخبة و تحرير وسائل الإعلام من الرقابة و المناقشة العامة المفتوحة و حرية الإجتماع و التظاهر و الحقوق الإجتماعية الشخصية و كذلك إمتثال البلد لحقوق الإنسان و حرية الرأي و التعبير ، تكون وفقة منهجية واضحة المعالم سيعزز من دور الدولة و الجماعات المحلية في لعب الأدوار المنوط بها في ترقية المشروعات الإستثمارية و يعطي بالتالي لتسيير المشروعات الإستثمارية ، شفافية و مصداقية قد تساهم في تحقيق الأهداف من وراء عملية الإستثمار ألا و هي التنمية و بالتالي خدمة مصلحة المواطن و مصلحة الاقتصاد الكلي,لأن الإنجازات التي على عاتق الدولة و الجماعات المحلية لابد أن تلبي معايير موضوعية لا شعبوية و لا لأغراض سياسية إنتخابية و تؤدي خدمة حقيقية تساهم في ترقية المستهلك إما فكريا , إجتماعيا , اقتصاديا أو سياسيا.فالتنمية السياسية تعتبر جانبا من بين الجوانب الرئسية للتنمية من خلال تنمية قدرات الجماهير على ادراك مشاكلهم بوضوح و تنمية قدراتهم على تعبئة كل الإمكانات المتوفرة لمواجهة هذه التحديات و المشاكل بأسلوب عملي و واقعي و لهذا لابد من إقامة نظام سياسي قادر على التعبير عن اراء القطاعات العريضة من ابناء المجتمع, بحيث يعتمد على الديمقراطية منهجا و تحفيز المشاركة في حل المشكلات. و إعتبارا من هذا كله فإن دور الدولة و الجماعات المحلية في ترقية الإستثمار يجب أن يعطي تصورا آخرا لطريقة تسييرها بما يتماشى الخط التوجيهي للإصلاحات الجارية وطنيا و دوليا.

***المراجع باللغة العربي***


01- محسن أحمد الخضيري "التسويق في ظل عدم وجود نظام معلومات" الطبعة الأولى 1996 .

02- العمري بوحيط "البلدية إصلاحات مهام و أساليب" 1997.

03- حنفي محمود سليمان " وظائف الإدارة " 1998.

04- شيهوب مسعود " أسس الإدارة المحلية و تطبيقها على نظام البلدية و الولاية في الجزائر " 1996

05- صبحي محرم " نظام الحكم المحلي " سلسلة المنظمة العربية للعلوم الإدارية 1970.

06- محمد عبدالله العربي " دور الإدارة المحلية و البلديات في تنمية المجتمعات إقتصاديا و إجتماعيا " مجلة العلوم الإدارية العدد 06 نوفمبر 1997.

07- سمير محمد عبد العزيز " الجدوى الإقتصادية للمشروعات الإشتثمارية " 2000.

08- صحراوي بن شيحة " مداخلة دولية حول الحكم المحلي و التنمية الإقليمية حالة البلدان المتوسطية " قسنطينة أفريل 2003.

09- صحراوي بن شيحة " مداخلة وطنية حول الدور التنموي للجماعات المحلية " سعيدة ديسمبر 2003

10- عليوش قربوع كمال " قانون الإستثمارات في الجزائر " 1999

11- شاكر إبراهيم " الإعلام و وسائله و دوره في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية " مؤسسة آدم للنشر 1985.

12- شرف عبد العزيز : نماذج الاتصال في الفنون و الإعلام و إدارة الأعمال ، سنة 2003 ، القاهرة الدار المصرية اللبنانية .

13- صفوت العالم : الاتصال السياسي و الدعاية الانتخابية ، دار النهضة العربية القاهرة سنة 2005

14- صفوت العالم : دور وسائل الإعلام في الإصلاح السياسي بعد الانتخابات مداخلة سنة 2005 أنظر WWW.AHRAM.ORG.EG/ACPSS

15- صلاح الشنواني " الإدارة التسويقية الحديثة المفهوم و الإستراتيجية" مؤسسة الشباب الجامعية 1996.

16- عبد الحليم الزيات " التنمية السياسية – دراسة في الإجتماع السياسي الجزء الثاني و الثالث " دار المعرفة الجامعية 2002.

17- عبد الرحمن العيساوي " سيكولوجية الإستهلاك و التسويق " الدار الجامعية 1997.

18- خلف حسين علي دليمي , (2009.)تخطيط الخدمات المجتمعية و البنية التحتية, دار صفاء للنشر و التوزيع.

19- مجلة التمويل و التنمية، العدد 02، 2004.

20- شعبان عبد الحسين ,(2004.) تقرير التنمية الإنسانية العربية.
21- مجلة آفاق الاقتصاد العالمي:الإطار الدولي للديمقراطية و الحكم الصالح, 1999 .
22- الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية( 2004), مركز الدراسات الوحدة العربية, بيروت.
23- البنك الدولي واشنطن(,2003). الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا
24- هيثم المناع(,2000). معوقات التنمية في كتاب الإمعان في حقوق الإنسان, دمشق

## المراجع باللغة الأجنبية

01- Sokoloff pascal, Marchés publics et délégation de service public des collectivités locales ,1998.
02- Hermel laurent , Patrick romagni – le marketing public –édition Economica 1990.
03- Rem –finances et développement- décembre 2000.
04- LAMARQUE PATRICK,2000 « Maires : les essentiels de votre communication » éd stratégies 2000.
05- LASSALE J.P « La démocratie américaine:anatomie d'un marché politique » colin 1991.
06- LASSALE J.P,1991 « La démocratie américaine : anatomie d'un marché politique,colin 1991
07- LESAGE JACINTHE,2005 « Vendre gagnant gagnant » nova vista publishing .
08- LONDREGAN J,2002 « Legislative institutions and ideology in Chile's democratic tradition » Cambridge university press, new York.
09- LOSURDO DOMENICO,2003 « Démocratie ou bonapartisme : triomphe et décadence du suffrage universel » édition italienne 2003
10- MOUGEOT Michel, économie du secteur public, éd: Economica, Paris, 1989.
11- BROSSARD Hubert, marketing d'une région et implantation des investissements internationaux, éd : Economica, Paris, 1997.